في تقرير لمجلس الأمة تنشره الوسط

استجواب المبارك و4 أسئلة و15 اقتراحاً بقانون.. حصاد النائب محمد المطير في دور الانعقاد الأول

- عضو «المالية» .. وشارك بتقديم طلبات المناقشة عن حلب والإيداعات المليونية والإيقاف الرياضي
- تعديلات قانون الانتخاب والجنسية الكويتية وإلغاء زيادة البنزين والكهرباء.. أبرز مقترحات المطير

محمد براك المطير

أعد مجلس الأمة احصائية بالاعمال البرلمانية للنائب محمد براك المطير خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر حيث تقدم المطير بنحو 4 أسئلة و15 اقتراحًا بقانون، وشارك في استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

ويشارك المطير في عضوية اللجنة المالية، وشارك في تقديم طلبات المناقشة التي تتعلق بقضية حلب والإيداعات المليونية وإيقاف النشاط الرياضي

ويبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب محمد براك المطير 15 اقتراحًا بقانون جميعها مشاركًا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

• تعديل المادة الثانية من القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة وإلغاء القانون رقم 20 لسنة 2016 بشأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء (لا تسري الأحكام السابقة على الأثمان التي تدفع مقابل الحصول على الخدمات والسلع)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية في حالة وفاة الأب الكويتي ووثيقة التملك لورثته الشرعيين

الاعمال البرلمانية للنائب المطير

• في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة (الهيئة العامة للخبراء)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 28 لسنة 2011 بشأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت.

• إضافة فقرة ثانية إلى المادة (17) من القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة (يقتصر التنافس على المناقصات الخاصة بالدولة ذات القيمة التي تجاوز عشرة ملايين دينار كويتي على الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية)

• تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بقانون رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية (لا يجوز سحب الجنسية الكويتية إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي)

• تنظيم العمليات الجراحية التجميلية.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات (مركز الشركة الرئيسي أو عنوان البريد الإلكتروني أو صندوق البريد ولا يتم تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلا إذا وزعت جميع الحصص النقدية بين الشركاء ويقسم رأس مال الشركة إلى حصص

أبرز الاقتراحات بقوانين

متساوية)

• منح الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي والخاص والمتقاعدين ومستحقي المساعدات العامة بدل وقود.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (انتخابات رئيس المجلس ونائب الرئيس)

• تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية

توزيع الاسئلة البرلمانية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة (يكون التمويل برسم تكلفة لا يرتبط بقيمة التمويل لتغطية مصاريف الصندوق يقرره المجلس بحيث لا يجاوز مبلغ أربعة آلاف دينار كويتي.

• تعيين الخريجين الكويتيين في الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية.

• تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية (يلغى كل من المرسوم بقانون رقم 134/2013 و117/2014 والقانون رقم 25/2015 والقانون رقم 5/2007 والقانون رقم 34/2016 ويعمل بأحكام المرسوم رقم 42 لسنة 1978 ويعمل بأحكام المرسوم بقانون رقم 26/2012 والقانون رقم 5/2007.

الأسئلة

وجه النائب محمد براك المطير 4 أسئلة لكل من وزير الداخلية عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للحد من الازدحام المروري والحلول التي اتخذتها الوزارة لحل مشكلة الازدحام المروري في دوار الجهراء، ووزير الخارجية عن عدم قبول خريجات معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي من الدفعات الثلاث الأولى كدبلوماسيات اسوة بالدفعتين الرابعة والخامسة. وسأل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة للشؤون الاقتصادية عن القرار الإداري الصادر من الهيئة العامة للقوى العاملة يواكب الاتفاقيات الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والمفاوضات الجماعية وكم عدد النقابات التي تم حل مجلس إداراتها وفقا للقرار المشار إليه وعدد المناصب النقابية الدولية والعربية التي خسرتها الكويت منذ صدور القرار المشار إليه؟

وسأل وزير النفط وزير الكهرباء والماء عن استعدادات وزارة الكهرباء والماء لمواجهة مشكلة زيادة الأحمال الكهربائية ومتى كانت آخر صيانة للمحطات الكهربائية ومشكلة عمال الشركة المضربين عن العمل وهل تسلموا رواتبهم المتراكمة.

في الذكرى السابعة والعشرين للغزو الغاشم

مبنى مجلس الأمة.. صرح الديمقراطية الذي فضح ديكتاتورية النظام العراقي البائد

- مبنى مجلس الأمة تعرض إلى دمار كلي خلال الغزو وتم نهب وحرق 45 ألف كتاب ومرجع من مكتبة المجلس عاد منها 500 كتاب فقط
- إعادة إعمار وترميم مبنى مجلس الأمة بعد التحرير في يوليو 1991 بتكلفة بلغت 19.3 مليون دينار وانتهى العمل في المشروع في أكتوبر 1992

حلت أمس الذكرى السابعة والعشرون للغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت الذي استهدف فجر يوم 2 أغسطس 1990 هذه البلاد أرضًا وشعبًا في محاولة لطمس هويتها ومحو كيانها ووجودها.

ورغم أن الكويت واجهت بسبب هذه الجريمة النكراء تحديات على مستوى الدولة والمجتمع والاقتصاد إلا أن التحرير نقل الكويتيين إلى واقع جديد وطموحات ببناء كويت جديدة قاعدتها التلاحم والترابط وهيكلها عزائم أبنائها.

وخلال تلك المحنة تعمد النظام العراقي البائد إحراق وتدمير مجلس الأمة باعتباره رمزًا من رموز الدولة وشاهد حق على ديمقراطيتها التي أتعبت هذا النظام البائد وفضحت ديكتاتوريته.

وتعرض مبنى مجلس الأمة إلى دمار كلي، كما تم نهب وحرق 45 ألف كتاب ومرجع من مكتبة المجلس وعاد منها 500 كتاب فقط.

وحرصت الكويت بعد التحرير على إعادة إعمار وترميم مبنى مجلس الأمة حيث بدأ العمل في مشروع إعادة ترميم بناء المبنى في يوليو 1991 بتكلفة بلغت 19 مليوناً و394 ألف دينار، وانتهى العمل في المشروع في أكتوبر 1992.

وتعرض المبنى لتعديلات جذرية تم فيها اختصار عدد من الوحدات الإدارية ونقل المدخل من مكانه السابق في الجهة الشمالية الغربية إلى الجهة المعاكسة الجنوبية الشرقية.

كما تم الاستغناء عن قاعة مركز المؤتمرات الكبيرة والمثيلة لقاعة المجلس وكذلك تم نقل مسجد مجمع المبنى من موقعه تحت السقيفة إلى داخل المبنى، ورغم هذه التعديلات فقد احتفظ المبنى بقيمته التكوينية الأساسية.

وكان المبنى تم افتتاحه في 23 فبراير 1986 في الفصل التشريعي السادس برعاية الشيخ جابر الأحمد الصباح، خلال احتفالات الكويت بالعيد الوطني الخامس والعشرين.

و بلغت كلفته الإجمالية 25 مليونًا و869 ألف دينار كويتي، وصممه نفس مصمم مبنى دار أوبرا سيدني الدنماركي يورن أوتسون.

ودفعت أزمة الغزو إلى تنامي المطالبة بعودة الحياة النيابية حتى جرت انتخابات المجلس للفصل التشريعي السابع في الخامس من اكتوبر.

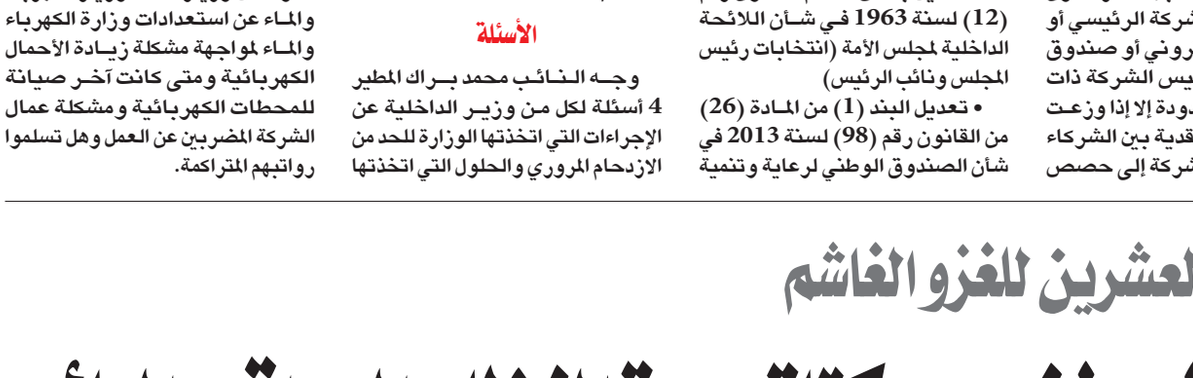

أعمال ترميم مجلس الامة بعد التحرير

آثار الدمار الذي طال مبنى مجلس الأمة جراء الغزو العراقي للكويت عام 1990

جانب آخر من اعمال ترميم مبنى مجلس الأمة

واتسمت أول انتخابات نيابية بعد التحرير بأهمية خاصة تمثلت في المساهمة في إعادة الإعمار ورسم مستقبل الكويت بعد أكبر محنة عرفتها في تاريخها.

وقد فعّل مجلس 1992 أدواته التشريعية والرقابية خاصة في أول عامين من مدته التشريعية بسبب الاتحاد والتعاون بين القوى السياسية الممثلة فيه ما مكنه من إصدار عدد من القوانين الهامة إضافة إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الغزو العراقي للكويت